المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية ـــــ المجلد:58، العدد:02،السنة:2021، الصفحة 550-569

تأثير جائحة كورونا على دور الفواعل، التفاعلات وانتقال في القوة النظام الدولي

Impact of The Corona Pandemic on actors, interactions and power transition in International system

اسم ولقب المؤلف: نسرين نموشي*

مؤسسة الانتماء: قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية-جامعة العربي التبسي.

تبسة. الجزائر البريد الالكتروني

esrine.nemouchi@univ-tebessa.dz

تاريخ الارسال: 2021/03/30 تاريخ القبول: 2021/05/16اريخ النشر: .....

ملخص:

يتمحور هدف هذه الدراسة بشكل رئيسي حول محاولة استكشاف التأثيرات المحتملة لجائحة كورونا كوفيد-19 على النظام الدولي، عبر استعراض التداعيات التي يمكن أن تحدثها على مستوى ثلاثة مؤشرات أساسية: فواعل النظام الدولي، التفاعلات القائمة في النظام الدولي، وانتقال القوة داخل النظام الدولي . ومن بين أهم النتائج التي خلص إليها هذا البحث: هناك علاقة سببية بين ظهور هذه الجائحة ومجموعة من التحولات الحاصلة و/أو المحتملة على المؤشرات الأساسية المعتمدة في الدراسة من حيث: بوادر استعادة الدولة لأدوارها التقليدية، تغير نمط التفاعلات القائمة بين مختلف الفواعل المؤثرة في النظام الدولي، وكذا على توزيعات واستقطاب القوة في النظام الدولي.

الكلمات المفتاحية:

جائحة كورونا كوفيد-19، النظام الدولي، الفواعل، التفاعلات، انتقال القوة

Abstract

This study attempts mainly to explore the possible effects of the corona virus Pandemics in International system, through three indicators: actors, interactions and power transition.

.Among the most important findings of the study: There is a significant relationship between the Corona pandemic and the transition existing and/or possible on state's taking back its role and power distributions in the international system.

Keywords:

Corona pandemic, International system, actors, interactions, power transition

تأثير جائحة كورونا على دور الفواعل، التفاعلات وانتقال في القوة النظام الدولي

*المؤلف المرسل: نسرين نموشي

مقدمة:

إذا كانت بنية النظام الدولي لا تقبل التحول من حيث القيم، فهي تقبل التحول من حيث النمط، بمعنى الانتقال من نموذج سائد في النظام الدولي إلى نموذج آخر يختلف عنه، ويتحدد نمط النظام الدولي انطلاقا من توزيع القوة فيه. وعموما ارتبط –من الناحية التاريخية– التحول في بنية النظام الدولي بالحروب والصراعات وما ينتج عنها من اعادة توزيع القوة. لكن وبالنظر إلى أن ما حملته نهاية الحرب الباردة من تحول في بنية النظام الدولي واعادة النظر في توزيع القوة وكذا تراتبية الوحدات فيه من دون مواجهة مباشرة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي السابق، ولأن تداعيات اللأوبئة لا تتوقف عند صدمات القطاع الصحي فقط، ولأن جائحة كورونا كوفيد–19 وضعت كل من مفهومي القوة والأمن على المحك خاصة وأن عناصر القوة التقليدية لم تجد نفعا في مواجهتها. نجد أنفسنا أمام تتبع جائحة كورونا كوفيد–19 وما يمكن أن تلقي بضلالها على تفاعلات وفواعل النظام الدولي وتوزيع القوة فيه.

تتبع **أهمية هذه الدراسة** من هدف أساسي هو محاولة فهم الكيفية التي أثرت بها جائحة كوفيد–19 على النظام الدولي، ومعرفة مقدار الموضوعية التي تحويها القراءات المختلفة حول طبيعة وحدود التأثير المستقبلي للجائحة بناءا على المظاهر والمؤشرات المستقاة من المرحلة الحالية.

إشكالية الدراسة:

يرتكز الاهتمام لدى دارسي العلاقات الدولية على البحث في الطرق التي يمكن بواسطتها تحليل الظواهر الدولية ومحاولة التنبؤ بمآلاتها، وإشكالية هذا المقال لا تخرج عن هذا النطاق، حيث تكمن إشكالية هذه الدراسة في البحث في تأثير جائحة كوفيد–19 على شكل النظام الدولي وطبيعة التفاعلات القائمة فيه من خلال طرح **السؤال المركزي** التالي:

–إلى أي مدى تؤثر جائحة كوفيد–19 على التفاعلات الحاصلة بين فواعل النظام الدولي وعلى توزيع القوة فيه؟

و للإجابة على هذا السؤال تم تفكيكه إلى الأسئلة **الفرعية التالية:**

- ما مدى تنامي تأثير جائحة كوفيد19 على نمط التوازن القائم في النظام الدولي ؟
- ما هي طبيعة الاستجابات التي تطرحها جائحة كوفيد19 سواء على مستوى الدولة أو النظام الدولي؟
- هل هو من السابق لأوانه الحديث عن تحولات في فترة ما بعد كورونا؟ أم أن المؤشرات التي كشفت عنها هذه الجائحة تنبئ فعلا بحدوث تحولات عميقة؟

المناهج المستخدمة:

باعتبار أن المنهج هو الطريقة التي يتبعها الباحث في دراسته للمشكلة، تتضمن قواعد وخطوات للإجابة على أسئلة البحث واختبار فرضياته، من أجل الوصول إلى اكتشاف الحقيقة والوقوف على نتائج دقيقة[1]، وأن طبيعة الموضوع والأهداف المحددة من خلاله تفرض على الباحث أن يتبع منهجا دون أخر، كما أن الظواهر السياسية والاجتماعية عموما ظواهر معقدة، مركبة، ومتعددة الأبعاد، ومن ثمة من الصعب دراستها من خلال منهج واحد، خاصة وأن احدى غايات البحث العلمي هي التكامل المنهجي من أجل تجنب سلبيات التنافر والتعارض الموجودة بين المفاهيم والمقاربات المنهجية المختلفة التي يمكن استخدامها، وبالتالي الاستفادة قدر الامكان مما تطرحه هذه المناهج والاقترابات. وعليه، وأمام طبيعة هذا الموضوع وتعقيداته سوف نعتمد على تركيبة من المناهج قوامها ما يلي:

المنهج المقارن: تعد المقارنة بالنسبة للعلوم الاجتماعية جزء أساسي من البحث العلمي، وكما قال اليكسيس دو طوكفيل Alexis de Tocqueville أن العقل لا يعرف أن يدرس إلا من خلال إجراء المقارنات، وعلى هذا الأساس يحاول البحث أن يقارن بين مدى تطابق الأسس النظرية للنظام الدولي وانتقال القوة مع الحالة محل الدراسة، وكذا مقارنة دور الدولة ونمط تفاعلات وحدات النظام الدولي وكذا بنيته في فترة ماقبل الجائحة وما بعدها.

اقتراب التحليل النظمي: لا يمكن بأي شكل من الأشكال الاستغناء عن هذا المنهج بصدد تفسير أي ظاهرة كبرى في حقل العلاقات الدولية، وذلك انطلاقا من حاجتنا لتحليل النظام الدولي، والذي يعنى بتحليل النسق والكشف عن أجزائه وأنماط التفاعلات القائمة بينها، والوقوف على التغيرات التي تطرأ على هذه التفاعلات والأجزاء، فمع أن النظام يفترض وجود التوازن لكن ذلك لا يعني بالضرورة وجود الاستقرار، ويستمد توظيف منهج التحليل النظمي أهمية استخدامه في هذه الدراسة من كون موضوع البحث ظاهرة شاملة في حقل العلاقات الدولية، بحيث أن التحول في القوة ظاهرة تمس النظام الدولي ككل، ومن هنا تبرز الحاجة لهذا المنهج في كشف مختلف أشكال التفاعلات على المستوى الدولي، وبشكل خاص تفاعلات القوى الكبرى في هذا النظام تجاه بعضها وتجاه باقي مكونات النظام الدولي.

اقتراب التحليل البنيوي–لوظيفي: حيث يزودنا هذا الاقتراب بالكيفية التي تؤدي بها البنى لوظائفها داخل نظام معين، والكيفية التي نربط بها هذه البنى بوظائفها، كما يساعدنا على التمييز بين وظائف البنى بين تلك التي تساعد النظام على التكيف أو تضعف قدرته على التكيف.

---

1 محمد شلبي، المنهجية في التحليل السياسي: المفاهيم، المناهج، الاقترابات، والأدوات، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر،1997، ص– ص71–124

ويمكن **تقسيم الدراسة** وفق مايلي:

المبحث الأول: الاطار المفاهيمي والنظري للدراسة

المطلب الأول: الحقل الدلالي للنظام الدولي

المطلب الثاني: تفسير تفاعلات النظام الدولي حسب نظرية النظم في العلاقات الدولية

المطلب الثالث: طروحات انتقال القوة لأورجانسكي

المبحث الثاني: جائحة كورونا(كوفيد-19) و دور ووظائف الدولة: التداعيات والمآلات

المطلب الأول: دور الدولة كفاعل في النظام الدولي قبل جائحة كورونا (كوفيد-19)

المطلب الثاني: مؤشرات استعادة الدولة لأدوارها من خلال جائحة كورونا(كوفيد-19)

المبحث الثالث: بنية النظام الدولي في ظل جائحة كورونا(كوفيد-19)

المطلب الأول: النظام الدولي قبل جائحة كورونا كوفيد-19

المطلب الثاني: التفاعلات بين وحدات النظام الدولي في ظل جائحة كورونا(كوفيد-19)

المطلب الثالث: جائحة كورونا(كوفيد-19) وانتقال القوة داخل النظام الدولي

الخاتمة

المبحث الأول: الاطار المفاهيمي والنظري للدراسة

إن دراسة أي موضوع أو ظاهرة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية وفقا لمقاربة واحدة غير ممكن، وإلا سوف يكون ذلك تقييدا للدراسة، وهذا نتيجة للطبيعة اللامستقرة لموضوع العلوم السياسية والتعقد المتزايد للسياسة الدولية، لذا كان من الضروري اعتماد تصورات نظرية للعلاقات الدولية من خلال التطرق إليها على شكل أطر تحليلية ومعيارية، كما أن التعرض للمفاهيم* كأدوات للتصور الذهني للواقع السياسي يساعد على تشكيل زاوية للفهم والتشخيص خاصة وأن عالم السياسة في حقيقته هو عالم التصورات الذهنية، وعليه يتناول هذا المحور التأصيل المفاهيمي والنظري للبحث من خلال ما يلي:

المطلب الأول: الحقل الدلالي للنظام الدولي

* يشير لفظ مفهوم concept فيما هو متفق عليه في فلسفة العلوم épistémologie تصورا ذهنيا لواقع معين ومن ثم فالمفهوم أداة ذهنية نتصور بها الواقع السياسي على صورة معينة، فحين يذكر هذا المفهوم يستدعى لدى المشتغلين بالتحليل السياسي مجموعة من عناصر وعلاقات من علاقات الواقع السياسي المستهدف في البحث.في هذا الصدد أنظر: عادل فتحي ثابت عبد الحافظ، النظرية السياسية المعاصرة: دراسة في النماذج والنظريات التي قدمت لفهم وتحليل علم السياسة، الدار الجامعية، الإسكندرية ، 2006 ،2007، ص، ص 16، 17

إن دراسة أي ظاهرة اجتماعية وسياسية تستدعي التحديد المسبق للمفاهيم المستخدمة والاتساق في هذا الاستخدام[1]، وعلى الرغم من سهولة الدلالة اللفظية لمصطلح النظام، إلا أن لهذا المصطلح كغيره من المصطلحات المستخدمة في العلوم الاجتماعية بشكل عام تعريفات مختلفة بالنظر إلى أنه يشمل أبعادا متعددة، كما أن تحديد المصطلح في بداية أية دراسة علمية أمرا مهما لتحديد مسار البحث حسب المفهوم المحدد في البداية، ومن أجل الوقوف على ماهية هذا المصطلح يمكن التطرق إلى مفهوم النظام الدولي لغة واصطلاحا، ثم نتعرض بالإشارة لبعض المفاهيم ذات الصلة بمفهوم النظام ومحاولة إبراز أوجه الشبه والاختلاف بينها.

الفرع الأول: مفهوم النظام والنظام الدولي

أولا–مفهوم النظام

يعتبر مفهوم النظام مفهوما منقولا من علم الفيزياء إلى مجال العلوم الاجتماعية حيث استخدم في القرن التاسع عشر في التحليل الاجتماعي والاقتصادي، ثم متأخرا في التحليل السياسي منذ أوائل القرن العشرين فصاعدا، والفزيائيون يستخدمون مفهوم النظام كأداة ذهنية لفهم وتفسير العلاقات التي تجري عليها الاجسام في الطبيعة، وعلى أساس أن أية مجموعة من مجموعات الأجسام في الطبيعة هي مجموعة من قوى تتفاعل فيما بينها بعامل الفعل ورد الفعل تفاعلا ميكانيكيا، فتتبادل التأثير والتأثر فيما بينها على وضع يهيئ لحالة الاتزان الكلي لهذه المجموعة. من هنا فالأصل في لفظة النظام أنها تعني بمدلولها المنهجي الحالة التي عليها علاقات أية مجموعة من الوحدات، والتي يتحقق بها استمرار تلك العلاقات ككل متزن[2].

وقد عرفت موسوعة السياسة النظام على أنه" مصطلح يطلق على الظواهر والبنى الاجتماعية بما يفيد تبلورها وانتظامها في قواعد ومصالح وقيم واتجاهات متمايزة"[3].

أما دافيد ايستون فقد عرف النظام على أنه " مجموعة من العناصر المتفاعلة والمترابطة وظيفيا مع بعضها البعض بشكل منتظم، بما يعنيه ذلك من أن التغير في أحد العناصر المكونى للنظام يؤثر في بقية العناصر"[4]. وهو ما ذهب إليه أناتول رابوبورت بقوله أن المجموع الذي يعمل ككل نتيجة الاعتماد المتبادل بين الأجزاء هو ما يمكن تسميته بالنظام.

وعليه يمكن تعريف النظام على أنه مجموعة من الأجزاء المترابطة، مرتبة منطقيا والمتفاعلة فيما بينها، بحيث أن أي تغيير في جزء من الأجزاء يؤدي إلى تغيير في النظام ككل، أي أن النظام لا يساوي فقط مجموع الأجزاء المكونة له.

---

1 وليد عبد الحي، معوقات العمل العربي المشترك، سلسلة الثقافة القومية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1987، ص 07

2عادل فتحي ثابت عبد الحافظ، مرجع سابق، ص، ص173، 174

3عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة: ج6، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، لبنان، بيروت، 1979، ص 582

4محمد شلبي، مرجع سابق، ص 132

ثانيا–مفهوم النظام الدولي

ينسب النظام إلى الدولة، وهي الكيان الفاعل الرئيسي على المستوى الدولي، وهي تسمية تاريخية الأصل باعتبار أن الدولة من أقدم الكيانات الفاعلة في المجتمع العالمي على صورته المعاصرة. ورغم التطور الذي طال المجتمع ببروز كيانات أخرى، إلا أن التسمية بقيت لصيقة بالنظام والقانون للتعبير عن القواعد والأحكام التي تسعى إلى تنظيم علاقات الدول فيما بينها وبين أشخاص المجتمع الآخرين.

يشير مفهوم النظام الدولي في أبسط معانيه إلى علاقات التفاعل بين الوحدات أو الأطراف الفاعلة في المجتمع الدولي، حيث عرفه هولستي بأنه" أي تجمع يضم هويات سياسية مستقلة تتفاعل فيما بينها بتواتر معقول ووفقا لعمليات منتظمة[1].

ومن ذلك نخلص إلى أن النظام الدولي هو تجمع يضم وحدات سياسية مستقلة تتفاعل فيما بينها بتواتر معقول وفقا لعمليات منتظمة، وتلعب القوة دورا رئيسيا في التفاعل بين هذه الوحدات[2].

ويعرفه كراسنر على أنه مجموعة من المبادئ والمعايير والقواعد واجراءات اتخاذ القرارات الضمنية أو الصريحة التي تلتقي حولها توقعات العناصر الفاعلة في مجال معين للعلاقات الدولية[3].

أما مورتن كابلن فقد عرف النظام في مجتال العلاقات الدولي على النحو التالي: " إنه مجموعة النماذج والقواعد المترابطة التي تحكم عمل العلاقات بين الدول، وتحدد مظاهر ومصادر الانتظام فيها خلال فترة زمنية معروفة[4].

وإذا كانت معظم الدراسات التي تناولت النظام الدولي اعتبرت أن الدولة هي الفاعل الأساسي في السياسة الدولية، فإن هناك عددا آخر من الدراسات تتبنى وجهة نظر أشمل، وتركز على المجتمع العالمي الذي لا تكون فيه وحدة التحليل الأساسية هي الدولة، إذ أن هناك فاعلون آخرون قادرون على لعب دور على الساحة الدولية: مثل المنظمات الدولية، والشركات متعددة الجنسيات، بالاضافة إلى الأفراد.

الفرع الثاني: المفاهيم ذات الصلة

أولا– التنظيم الدولي: ويقصد به التركيب العضوي للجماعة الدولية منظورا إليه من خلال وجهة نظر ديناميكية تشمل احتمالات التطور إلى ما هو أفضل [5]. كما يقصد بالتنظيم الدولي وجود مجموعة من الدول كفيلة بأن تفصح بصورة دائمة عن إرادة ذاتية متميزة عن إرادات الدول الأعضاء، وهي تتكون

1زايد عبيد الله مصباح، السياسة الدولية بين النظرية والممارسة، ط1، دار الرواد، ليبيا، 2002، ص 125

2جهاد عودة، النظام الدولي: نظريات واشكاليات، ط1، دار الهدى للنشر والتوزيع، المنيا، مصر، 2005، ص 10

3كريس براون، فهم العلاقات الدولية، ط1، مركز الخليج للأبحاث، الامارات العربية المتحدة، 2004، ص 195

4محمد مجدان، تحليل النظم في العلاقات الدولية دراسة نظرية، ط1، دار المواهب للنشر والتوزيع، (د.م.ن)، 2015، ص 15

5 خليل حسين، العلاقات الدولية: النظرية والواقع– الأشخاص والقضايا، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2011، ص، ص 696، 697

بصورة عادية(ولكن ليست مطلقة) من عدة دول[1]. كما يعرف التنظيم الدولي بأنه الغاية التي تسعى إليها المنظمات في مجموعها[2].

ثانيا– المنظمة الدولية فيعرفها الأستاذ سامي عبد الحميد على" أنها كل هيئة دائمة تتمتع بالإرادة الذاتية وبالشخصية القانونية الدولية حين تتفق مجموعة من الدول على إنشائها، كوسيلة من وسائل التعاون الاختياري بينها في مجال أو مجالات معينة يحددها الاتفاق المنشئ للمنظمة"[3].

المطلب الثاني: تفسير تفاعلات النظام الدولي حسب نظرية النظم في العلاقات الدولية

نشأت نظرية النظم من نموذج الترابط المعقد للعلاقات الدولية لسبعينات القرن العشرين، وأصبحت موضوعا أساسيا للجدال في ثمانينات القرن العشرين[4]. ويعتبر مورتن كابلان من أوائل من استخدموا التحليل النظمي في دراسة العلاقات الدولية[5]. حيث يتمثل مضمون النظرية العامة للنظم في محاولة التعرف على الكيفية التي تتم بها حركة الترابط والتفاعل من تأثير وتأثر بين مكونات أو أجزاء أي نظام، أي بمعنى أنها تعني سلسلة من البيانات المتعلقة بالعلاقات بين مختلف المتغيرات المترابطة وغير المترابطة والتي يفترض أن تفاعلا سيجري بينها، بمعنى أن تغيرا يجري في متغير أو مجموعة من المتغيرات سيؤدي إلى تغيرات في عدد آخر من المتغيرات[6]، بمعنى أن بنية نظام معين تتغير مع التغيرات في توزيع القدرات بين وحدات النظام[7].

يقوم منهج "النظام الدولي" على أن السياسة الدولية تنشأ وتتطور في إطار نظام دولي معين وتنطلق من عناصره الرئيسية، ومن ثم فإن تحليل السياسة الدولية في مرحلة تاريخية معينة يتطلب التعرف على ماهية تلك العناصر وكيفية تفاعلها، والتي تقوم على أربعة ركائز رئيسة هي: الوحدات الدولية، البنيان الدولي، المؤسسية الدولية والعمليات الدولية[8]:

---

1 محمد المجذوب، التنظيم الدولي: النظرية العامة والمنظمات العالمية والإقليمية والمتخصصة، ط9، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2007، ص 63

2 جمال عبد الناصر مانع، التنظيم الدولي: النظرية العامة والمنظمات العالمية والإقليمية والمتخصصة، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر– عنابة، 2006، ص 29

3 أحمد الراشيدي، ناصيف حتي: الأمم المتحدة ضرورات الإصلاح بعد نصف قرن ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،1999، ص 122

4 كريس براون، مرجع سابق، ص 195

5نصر محمد عارف، ابستمولوجيا السياسة المقارنة: النموذج المعرفي–النظرية–المنهج، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، 2002، ص262

6جيمس دورتي، روبرت بالتسغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، تر: وليد عبد الحي،المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1985، ص100

7 Dario Battistella, Theories des relations internationals, Paris: Presses de Sciences Po, 2003, p128

8محمد السيد سليم، تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرين، دار الأمين للطباعة وللنشر والتوزيع، القاهرة، 2002، ص، ص 11، 12

الوحدات الدولية: وتشمل الفاعلين الذين يقومون بأدوار معينة داخل النسق، فبحكم التعريف، ينطوي النسق على فاعليْن أو أكثر في حالة من التفاعل، كما ينطوي على أنساق فرعية متفاعلة سواء مع بضعها البعض، أو مع النسق الكلي.

أما بالنسبة لخصائص الوحدات ويقصد بها الوظائف التي تؤديها عناصر المنظومة، فهو يرى أن في السياسة المحلية تؤدي الوحدات وظائف مختلفة، بعضها يتعامل مع الدفاع وبعضها مع الرفاه، والبعض الآخر مع النمو الإقتصادي، أما على المستوى الدولي فالدول متجانسة وظيفيا، جميعها تؤدي وظيفة النظام الداخلي والدفاع الخارجي[1].

البنيان الدولي: ويقصد به كيفية توزيع المقدرات، وبالتالي ترتيب وحدات النسق الدولي بالنسبة لبعضها البعض، أي أنه ينصرف إلى مبدأ الترتيب في النسق. والواقع أن البنيان هو الذي يجعل من الممكن النظر إلى النسق باعتباره وحدة مترابطة، إذ أنه يحدد طبيعة العلاقات التفاعلية النمطية بين وحدات النسق، ومن المهم أن نلاحظ أن الوحدات والبنيان في حالة من التفاعل الدائم بما يسمح لنا بدراسة أثر البنيان على سلوك الوحدات.

المؤسسات الدولية: يقصد بها مجموعة القواعد والاجراءات الرسمية والعرفية التي تنظم سلوك الفاعلين الدوليين، ويشمل ذلك التنظيمات الدولية، والقواعد القانونية المستقرة في النسق الدولي.

العمليات: تنصرف إلى الأنشطة السياسية التي تتم في النسق الدولي في اطار الهيكل والمؤسسات، فهي تمثل الشق الديناميكي الذي تسعى من خلاله الوحدات الدولية لتحقيق أهدافها الخارجية.

وقد سبق لجورج مودلسكي أن أكد أنه من الواجب أن تكون دراسة المجتمع الدولي والنظام الدولي والتغيرات التي تجري في داخله وداخل النظم الفرعية هي هدف دراسة العلاقات الدولية.

كما زعم "جورج مودلسكي" أن الهيمنة على العالم تتغير بصورة تقريبية كل مئة عام، مستشهدا بذلك بمجموعة من الأمثلة التاريخية، فقد دامت الهيمنة للبرتغال من 1518إلى 1608، ثم لهولندا من 1609 إلى 1713، ولبريطانيا مرتين من 1714 إلى 1815، ومن 1816 إلى 1945، وكل من الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية بعد سنة 1945[2].

المطلب الثالث: طروحات انتقال القوة لأورجانسكي

يعتبر تناول موضوع التحول في بنية النظام الدولي وأقطابه موضوعا قديما بعض الشيئ، ويمثل عمل كينيث أورجانسكي "السياسات العالمية 1958" باكورة الأبحاث في هذا الموضوع، وفي هذا العمل اهتم أورجانكسي ببلورة صورة عامة لفهم ميول وحدات النظام الدولي تجاه النظام الدولي القائم والآثار المترتبة عن تباين مستويات النمو بين القوى القائدة والمتحدية على علاقات القوى الكبرى والاستقرار

---

[1] Bruce Bueno de Mesquita, "Domestic Politics and International Relations", International Studies Quarterly, vol 46 Issue 1, March 2002, p-p 3-7

[2] John K. Hord, George Modelski, ed. Exploring Long Cycles,Comparative Civilizations Review,Volume 21,Number 21 Fall 1989, P. 137

الدولي بشكل عام، وحسب أورجانسكي تجعل هذه التحولات من حرب القوى الكبرى وانتقال القيادة العالمية أمرا حتميا.

حيث اهتم أورجانسكي بديناميكية القوة وتحولاتها بفعل العامل التكنلوجي والذي توصل إلى نظرية محددة حاول من خلالها أن يوضح تلك التحولات من حيث الأسباب الدافعة لها، الآثار المترتبة عليها، وقد عرفت هذه بنظرية تحولات القوة.

ووفقا لنظريته فان تحولات القوة تمر بثلاثة مراحل[1]:

- مرحلة القوة الكامنة (انخفاض او انعدام الناتج الصناعي، ندرة المهارات الفنية، تدني المستويات المعيشية، اقتصاد زراعي، ...).
- المرحلة الانتقالية (عدم فعالية مؤسسات الحكم، ولاءات محلية ضيقة بدلا لولاءات القومية او الوطنية،...).
- مرحلة نضج القوة (الدولة صناعية بالكامل، وجود تكنلوجيا متطورة، كفاءة اداء الاجهزة الحكومية،...)

وتشمل الهيمنة في الحالات الثلاث: السيطرة على مجالات النشاط الاقتصادي والسياسي والايديولوجي، غير أنها تقوم بالتأكيد على أساس راسخ من التفوق الاقتصادي عبر مراحل ثلاث: تحقيق الدولة المهيمنة للتفوق في الكفاءة الانتاجية على منافسيها، ثم تمكن رجال المال في هذه الدولة من تحقيق السيطرة المالية على الاقتصاد العالمي، وعندما تتحقق هذه الخطوات الثلاث لدولة ما فإنها تتأهل لاحتلال موقع الهيمنة على الساحة العالمية. ولقد تمكنت تلك الدول من التحكم في نظام العلاقات الدولية لا عن طريق التهديد والوعيد وإنما من خلال موازنة القوى الأخرى بطريقة تحول دون قيام إئتلاف منافس ونموه بما يكفي لتهديد الزعامة السياسية للدولة المهيمنة .

إن مقولات تحول القوة التي قدمها أورجانسكي لا تزال صالحة للاختبار، كما أنها تمتلك قدرة تفسيرية بالغة، فمن خلال طرحه للعلاقة بين معياري القوة والقناعة، قسم أورجانسكي الدول حسب مقياس القوة والسلوك المساند للسلم الدولي أو المتمرد عليه إلى الفئات الأربع التالية[2]:

1- فئة الدول القوية والقانعة Powerful and satisfied

2- فئة الدول القوية وغير القانعة Powerful and Dissatisfied

3- فئة الدول الضعيفة والقانعة Weak and satisfied

4- فئة الدول الضعيفة وغير القانعة Weak and Dissatisfied

وانطلاقا من أن وصول قادم جديد لقمة هرم النظام العالمي لا يتطلب فقدان الدولة المهيمنة لدورها القيادي فحسب، وإنما أيضا على هذا القادم الجديد أن يحصل على مصادر للقوة أكبر من تلك التي

1اسماعيل صبري مقلد، نظريات السياسة الدولية: دراسة تحليلية مقارنة، منشورات دار ذات السلاسل، الكويت، 1987، ص-ص 69-73

2المرجع نفسه، ص-ص 76-78

تمتلكها الدولة المهيمنة. والمثال على ذلك أن تراجع دور ومكانة أوروبا (القوى التقليدية) في النظام الدولي بعد الحرب العالمية الثانية لم يكن نتيجة لظهور قوى أخرى من خارج القارة الأوروبية (الولايات المتحدة الأمريكية)، وإنما أيضا كان نتيجة أن أوروبا لم تعد تمتلك مصادر ومقومات القوة التي كانت تمتلكها سابقا فقد أنهكتها الحروب (معارك الحربين العالميتين كانت تدور رحاها على أراضي أوروبية ناهيك عن مخلفات الأزمة الإقتصادية 1929). بل أن الولايات المتحدة الأمريكية التي امتلكت قوة اقتصادية في الثلاثين سنة الأولى من القرن الماضي، كانت عاجزة على تحويل تلك القوة الاقتصادية إلى قوة سياسية على مسرح السياسة الدولية، وما تحقق لها ذلك إلا بعد دمار الدول الأوروبية.

المبحث الثاني: جائحة كورونا(كوفيد-19) و دور ووظائف الدولة: التداعيات والمآلات

نستهدف من خلال هذا المبحث التطرق إلى تأثير جائحة كورونا(كوفيد-19) على دور الدولة كفاعل في النظام الدولي، وذلك بالتعرض إلى حدود دورها وقدرتها على التأثير بالمقارنة مع فواعل أخرى في الفترة السابقة لظهور هذه الجائحة، ثم نحاول أن نستشف حجم التحول في دور الدولة بفعل هذه الجائحة، وذلك وفق مايلي:

المطلب الأول: دور الدولة كفاعل* في النظام الدولي قبل جائحة كورونا (كوفيد-19)

تميزت مرحلة ما بعد الحرب الباردة بجملة من التحولات والافرازات تدور أغلبها حول مكانة ودور الفاعل التقليدي (الدولة) في النظام والعلاقات الدوليين، فالتصور الويستفالي الذي يتألف فيه النظام الدولي من مجموعة من الدول ذات السيادة لم يعد ليصمد في ظل ظهور فواعل جديدة بدأت تستأثر بأساسيات المشهد الدولي، والـ أكدت أكثر حالات تقبل نسبة التخلي المعلن عن كل ما هو اتجاهي وكلاسيكي في التصورات والاعتمادات حول التنظيم في العلاقات الدولية. مؤثرة بذلك وبقوة على أدوار الدول ووظائفها التقليدية.

حيث أثار التباين في آداء الدول وكيفية تعاطيها مع مستجدات الوضع الدولي جملة من التساؤلات حول العوامل والأسباب التي تدفع نحو تراجع دور الدول لحساب فاعلين جدد، فحسب قول Daniel Bell الدولة أصبحت أصغر من أن تتعامل مع المشكلات الكبرى(كالاقتصاد العالمي، التدهور البيئي، المخدرات، الارهاب...) وأكبر من أن تتعامل مع المشكلات الصغرى.

---

* يعرف مارسيل ميرل الفاعل Acteur على أنه كل سلطة أو جهاز أو جماعة أو حتى شخص قادر على أن يلعب دورا في الحقل الاجتماعي، أي على المسرح الدولي في هذه الحالة، وقد يتطلب لعب هذا الدور اتخاذ قرار ما، أو الاتيان بفعل ما، أو حتى ببساطة مجرد ممارسة تأثير على القابضين على سلطة اتخاذ القرار أو الممسكين بزمام القوة المادية. ويضيف مارسيل ميرل أن هذا التعريف السريع يكفي للتأكيد على أن الفاعلين الذين تدور بينهم العلاقات الدولية هم متنوعون بقدر ما هم متعددون. أنظر مارسيل ميرل، سوسيولوجيا العلاقات الدولية، ط1، تر: حسن نافعة، دار المستقبل العربي، القاهرة-مصر، 1986، ص313

وقد كان من نتائج العولمة، إضعاف دور الدولة القومية، فلم تعد الدولة هي الفاعل الوحيد واللاعب الرئيس في النسق الدولي كسابق عهدها، بل راح دورها يتضاءل بفعل بروز فاعلين جدد تعاظمت أدوارهم إلى حد أصبحت تنافس بل وتفوق أدوار الدولة ومهامها التقليدية، بحيث باتت عاجزة عن تلبية المتطلبات والاحتياجات المتازيدة للشعوب. فضلا عن عجزها عن التدخل لحماية المصالح الاقتصادية الوطنية في مواجهة سياسات وضغوط العولمة. وتوضيحا للدافع الخفي وارء تبني دعاة العولمة لهدف إضعاف دور الدولة، يرى البعض أن القوى الرأسمالية– في مراحل نشأتها الأولى– قد اتخذت من الدولة القومية أداة لتحقيق أهدافها، إذ أسهمت أجواء الأمن والديمقراطية والاستقرار السياسي التي كفلتها الدولة في انتعاش القوى الرأسمالية محليا. ثم اتخذت الرأسمالية من القوة العسكرية أداة لتوسيع نطاق سيطرتها عالميا خلال مرحلة التوسع الاستعماري .

أما الآن، فقد استشعرت –هذه القوى– أن الرأسمالية قد وصلت إلى مرحلة النضج ولم تعد بحاجة إلى دور الدولة، بل أكثر من ذلك، لقد أصبحت الدولة –من منظور القوى الرأسمالية–تمثل قيدا وعائقا يكبل حركة القوى الرأسمالية. ومن ثم جاءت دعوة القوى الرأسمالية، إلى إحلال الشركات المتعددة الجنسيات محل الدولة، ولكي يكون الاقتصاد هو المهيمن على السياسة. وهكذا تحددت مهمة الدولة في عصر العولمة –من وجهة نظر اللبراليين الجدد– في كونها مجرد "مضيفة "للشركات المتعددة الجنسيات[1].

المطلب الثاني: مؤشرات استعادة الدولة لأدوارها من خلال جائحة كورونا(كوفيد–19)

إن ما طبع السياسة الداخلية للدول وحتى علاقاتها الخارجية منذ تفشي جائحة كوفيد–19 أعاد للنقاش أسبقية الدولة ومحدودية قدرة باقي الفواعل على التصدي لبعض الازمات خاصة منها الصحية، لا سيما اذا تعلق الامر بالانكفاء على الذات من خلال غلق الحدود وفرض اجراءات الحجر وبعدها توفير العلاج واقتناء اللقاح، فحتى اعرق الدول الليبرالية والتي حققت مراحل طويلة في مساراتها التكاملية (على غرار دول الاتحاد الاوروبي) فضلت السياقات الفردية لمواجهة هذه الجائحة، بل أبعد من ذلك ، فأغلبها آثر مصلحته الوطنية وأدار ظهره عن باقي دول الاتحاد .

فقد أثبت جائحة كورونا أن الدول القومية المركزية هى الأقدر على التعامل مع الأزمات المفصلية التى تهدد بقاء الشعوب، وأن آليات التعاون والتكامل الإقليمي والدولى كانت غائبة أو عديمة الجدوى فى هذه السياقات، وكذلك فكرة أن الدولة القوية كانت الأكثر قدرة على إدارة أزمة كورونا بسبب تمكنها من فرض إجراءات احترازية للوقاية من إنتشار الفيروس[2].

1 Samuel Strange, "The Erosion of The State", Current History, November 1997, p365

2ايمان زهران، "هل ستسهم ارتددات العولمة في إعادة هندسة النظام الدولي"، المركز العربي للبحوث والدراسات، 07 أفريل 2020، أنظر موقع المركز على الرابط التالي http://www.acrseg.org/41565، تاريخ التصفح 11مارس2021

كما أن هذه الجائحة أبانت على أنه توجد قضايا أخرى لها الأسبقية على القيم الديمقراطية، خاصة ما تعلق بكبح الإنتشار الديموغرافى لفيروس كورونا، وبروز أهمية دور الدولة فى فرض إجراءات الحجر الصحى وحظر التجوال، فضلًا عن القيام بأعمال التطهير وتشييد المستشفيات الميدانية.

إلا أن استمرار معظم الدول في إيجاد حلول لمشاكلها بمعزل عن الدول الأخرى، قد يؤدي إلى صعود التيارات القومية، وتراجع قيم الليبرالية العالمية.

وفي هذا الصدد يرى ستيفن والت أن الفيروس سيساهم في تقوية مفهوم الدولة وفي تعزيز القومية وتثبيت قبضة الحكومة التي فرضت اجراءات استثنائية للسيطرة على الفيروس، حيث لن تتخلى هذه الحكومات بسهولة عن سلطاتها الجديدة بعد انقضاء الأزمة[1].

وقد اعتبر المفكر الأمريكي نعوم تشومسكي أن ما أسماه "الطاعون النيوليبرالي "، وراء عرقلة مواجهة وباء كورونا المستجد "كوفيد 19" مشيرا إلى أن العالم بعد كورونا سيكون أمام دول أكثر استبدادية أو إعادة بناء المجتمع بشروط إنسانية[2] .

بمعنى آخر بروز حركة عودة نحو التراث وعودة اليمين المتطرف في مسار معاكس لتيار العولمة الذي يؤكد عى تحول العالم لقرية صغيرة وهي نزعة عززتها جائحة كوفيد 19، حيث وجدت الدول نفسها مسؤولة ومطلوبة للتدخل، لكنها عاجزة وغير قادرة على الفعل، بسبب عمليات التشبيك التي ربطت اقتصاديات الدول بعضها ببعض وتدويل عملية الإنتاج، لذلك تصاعدت النزعة الوطنية، ولجأت الكثير من الدول إلى تفعيل قوانين الإنتاج الحربي، وحالة الطوارئ للاستجابة لتحديات هذه الجائحة، وتمّت إعادة بعث قيم التضامن وروح الجماعة عى حساب قيم المذهب الفردي الليرالي الذي استغرق كثير في إعلاء الفرد وحقوقه عى حساب الجماعة الوطنية ومصالحها[3].

المبحث الثالث: بنية النظام الدولي في ظل جائحة كورونا(كوفيد-19)

تتحد بنية النظام الدولي بصفة عامة بتوزيع القدرات بين أطرافه، مما قد يسبغ أهمية خاصة على بعض وحدات هذا النظام دون غيرها باعتبارها أهم الأطراف المحركة لسلوك الآخرين، وعلى هذا النحو تختص بنية النظام الدولي بدور أساسي في توجيه التفاعلات الدولية.

كما كشفت هذه الجائحة أن قوة الدولة بالمفهوم التقليدي القائم على العناصر المادية (القوة العسكرية والاقتصادية، العامل الجغرافي، الجانب الديمغرافي وحتى التطور العلمي والتكنلوجي) لم يعد

---

[1] Stephen M. Walt, A World Less Open, Prosperous, and Free, in John R. Allen and others, How the World Will Look After the Coronavirus Pandemic, Foreign Policy, March 20, 2020, accessible via the following link : https://bit.ly/37uLjxo Retrieved March 11, 2021

2 حوار نعوم تشومسكي مع قناة "DiEM " بخصوص وباء كورونا أنظر الرابط التالي : " https://bit.ly/2MY8NBu

3مصطفى بخوش، "انعكاسات أزمة كورونا الحديثة في العلوم السياسية"، في أزمة كورونا وانعكاساتها على علم الاجتماع والعلوم السياسية والعلاقات الدولية، مركز ابن خلدون للعلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة قطر، ص84

كافيا لرسم السياسات الحكومية تجاه هذه الجائحة، وهو ما دفع إلى الاعتقاد بامكانية حدوث تغيرات مفصلية في النظام الدولي، سواء من حيث البنية أو البنى أو التفاعلات. وهو ما سيتم تناوله من خلال هذا المبحث من خلال المطالب التالية.

المطلب الأول: النظام الدولي قبل جائحة كورونا كوفيد-19

منذ نشأته على إثر معاهدة واستفاليا* 1648، مر النظام الدولي بثلاث مراحل أساسية، مرحلة النشأة التي تمتد من نهاية الحروب الدينية إلى غاية نهاية الحرب العالمية الثانية، تليها المرحلة الثانية المتمثلة في الحرب الباردة والتي انتهت بانتهاءها، أما المرحلة الثالثة (وهي التي تعنينا في هذه الدراسة) فهي تمتد منذ تفكك الاتحاد السوفياتي سابقا وإلى أيامنا الحالية.

حيث صبغ النظام الدولي في هذه المرحلة عدة خصائص منها: نهاية الحرب الباردة وجملة التحولات التي رافقتها، والتي ألقت بضلالها على العلاقات والنظام الدوليين منذ العقد الأخير من القرن الماضي، الانتقال من الثنائية القطبية إلى الأحادية القطبية. وبداية مجموعة من المناظرات حول طبيعة تطورات النظام الدولي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة ومنظومة القيم التي يطرحها، وتداعيات هذا الواقع على وحدات النظام الدولي والتفاعلات الحاصلة فيه في خضم ضرورة إيجاد قوى دولية أخرى تملأ الفراغ الذي خلفه تفكك الاتحاد السوفيتي السابق لتعيد التوازن إلى السياسة الدولية.

فتفكك الاتحاد السوفيتي السابق لم يسمح فقط للولايات المتحدة الأمريكية بزعامة العالم والاستئثار بقمة هرم النظام الدولي، وإنما فتح باب النقاش حول صعود قوى أخرى تريد أن تنافس القوة المهيمنة على مركزها ونفوذها في النظام الدولي، على شاكلة الصين وإلى حد ما روسيا.

ويرى ستانلي هوفمان أن أي نظام دولي يتميز بثلاث خصائص أساسية نستشفها من خلال الاجابة على أسئلة : ما هي الوحدات الأساسية للنظام الدولي محل الدراسة؟ ما هي الأساليب السائدة بين وحدات هذا النظام في تفاعلها البيني؟ وما الذي تستطيع أن تفعله وحدات النظام الدولي تجاه بعضها البعض من خلال مقدراتها العسكرية والاقتصادية[1]؟

ففي ما يتعلق بالوحدات الفاعلة في النظام الدولي، فقد اتسم النظام الدولي لفترة ما بعد الحرب الباردة بظهور دول مستقلة قائمة على أساس التمسك بالهوية القومية كالجمهوريات الشرقية التي استقلت عن الاتحاد السوفياتي السابق، إلى جانب ظهور فواعل جديدة من غير الدول لعل أبرزها الاتحادات والتكتلات الاقتصادية كالاتحاد الأوروبي، مجموعة أمريكا الشمالية، ومنظمة تعاون آسيا-الباسيفيك الاقتصادية.

فالتحولات الدولية التي ميزت فترة ما بعد الحرب الباردة أفرزت مجموعة من الظواهر والتفاعلات والأخطار يبدو أن مواجهتها من خلال آليات وقدرات الدولة القطرية مسألة معقدة وشبه مستحيلة، وهي

---

* معاهدة واستفاليا التي انتهت بموجبها حروب الثلاثين سنة الدينية وأقامت النظام الدولي الحديث المبني على تعدد الدول القومية واستقلالها.

1زايد عبيد الله مصباح، مرجع سابق، ص، ص 394، 395

الحقيقة التي أرغمت الكثير من الدول بما فيها القوية على انتهاج أسلوب التكامل والاندماج لبناء تكتلات قادرة على زيادة وتوسيع خيارات وإمكانيات التطور، بل إن المختصين في العلاقات الدولية يجمعون على اعتبار هذه الكيانات فوق القومية بمثابة الأعمدة الأساسية للنظام الدولي في القرن الحادي والعشرين[1]. ونتيجة لذلك ولتنوع الأطراف الدولية المؤثرة(دول، تكتلات، منظمات اقتصادية، عسكرية ...) فقد تعددت القضايا العالمية التي لم تعد قاصرة على القضايا العسكرية أو الاستراتيجية أو الأمنية بل تعدتها إلى قضايا انسانية وبيئية ...

فهذه التحولات الدولية المتجهة نحو علاقات دولية معولمة فرضت منطق التعاون، إضافة إلى رغبة القوى الكبرى في لعب دور أكبر في العلاقات الدولية والتي تبدأ بالعلاقات مع الوحدات الأقرب من حيث التاريخ والجغرافيا.

كما أن النظم الإقليمية، ومنذ انتهاء الحرب الباردة، تتعرض لعملية تغيير مكثفة وذلك بهدف استيعاب المتغيرات الناشئة والتكيف مع الحقائق الجديدة، ذلك لأن النظم الإقليمية كانت جزءا من عملية المواجهة بين المعسكرين آنذاك، أما الآن فإن الوضع يأخذ أبعادا مختلفة تبرز فيها الدوافع الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بدلا من الدوافع الإيديولوجية والعسكرية[2] .

أما فيما يخص أدوات أو وسائل ممارسة التأثير والنفوذ، فقد أخذت الفواعل تميل إلى توظيف الوسائل الاقتصادية بدلا من الوسائل العسكرية(خاصة بتفكك حلف وارسو) في ممارسة نفوذها في حركة التفاعل الدولي، وبداية التحول من مبدأ توازن القوى إلى مبدأ توازن المصالح، كما انتهت الصراعات الايديولوجية التي كانت سائدة في ظل فترة الحرب الباردة.

كما ظهر جليا أن من بين أبرز سمات العولمة أن قوى الإنتاج المهيمنة على العالم قد استبدلت آلية سيطرة/تبعية بآلية تكامل/تفتيت، حيث نشهد في نفس الوقت عمليات تندرج في إطار تحقيق تكامل على مستوى إقليمي أو دولي، وعمليات أخرى تندرج في إطار التفتيت، وقد تكون العملية الواحدة عملية للتفتيت والتكامل في نفس الوقت، تفتيت ما ليس مدمجا في الاقتصاد العالمي أو النظام الدولي الجديد أو المنظومة القيمية الغربية التي تستسقي مبادئها من الثقافة الليبرالية، لتصبح هذه العوامل التي مسها التفتيت قابلة بالحالة والأوضاع التي آلت إليها، لأن تدمج دون عناء وصعوبة إما في الاقتصاد الرأسمالي العالمي أو بنيته السياسية أو منظومته القيمية[3].

المطلب الثاني: التفاعلات بين وحدات النظام الدولي في ظل جائحة كورونا(كوفيد-19)

---

1 حسين بوقارة ، إشكاليات مسار التكامل في المغرب العربي، دار هومة، الجزائر، 2010، ص، ص 107، 108

[2] أمين المشاقبة، سعد شاكر شلبي، التحديات الأمنية للسياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط مرحلة ما بعد الحرب الباردة، الأردن-عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2012، ص262

[3] سلوى بن جديد، قراءة سياسية في مواضيع ومسائل راهنة، الملكية للطباعة والإعلام والنشر والتوزيع، الجزائر، 2008، ص 117

كشفت آليات تعامل الدول لمواجهة إنتشار فيروس كورونا على أهمية إعادة النظر فى شكل العلاقات السياسية والاقتصادية والأمنية والإنسانية التي تربط بين مختلف فواعل النظام الدولي، حيث لم يقتصر النقاش على إعادة ترتيب الأولويات داخليا، وانما امتد أيضا إلى فرضية التحول فى شكل العلاقات السياسية بين الدول، ناهيك عن ما إذا كانت سطوة الحكومات ستتعاظم مقابل تقويض مسارات التحرر، وإحتمالية إرساء التوجه القومى نحو الانغلاق والرغبة في التمحور داخلياً. الأمر الذي يدفعنا إلى طرح السؤال التالي: إلى أي مدى تؤثر السياسات الانعزالية التي تتبناها الدول في مواجهة الفيروس على التوجهات التعاونية للدول كنمط للتفاعل داخل النظام الدولي وبين وحداته؟

يرى Stephen M. Walt أن العالم ما بعد كورونا سيصبح أقل انفتاحا، أقل ازدهارا وأقل حرية في **A World Less Open, Prosperous, and Free**[1]،

كما أفرزت الأزمة ضعفا على مستوى العمل المشترك ودور التكتلات العالمية والإقليمية الكبرى التي ثبت فشلها في مواجهة هذه الجائحة. بالتزامن مع تغيير واضح في أنماط العلاقات الاجتماعية داخل الدولة، وأنماط العلاقات الدولية في النظام العالمي.

وقد ذهب جوزيف ناي إلى أن الاتهامات المتبادلة بين السلطات في كل من الصين والولايات المتحدة الأمريكية حول مصدر وسبب الفيروس كبحت التعاون الدولي وساهمت في تراجع التعاون الدولي وانكفاء الدول على ذاتها، اضافة إلى انقسام دول الاتحاد الاوروبي سواء بشأن هذه الاتهامات المتبادلة أو في وضع سياسة مشتركة في مواجهة الوباء[2].

بالنسبة للاتحاد الأوروبي مثلا، هزت هذه الجائحة كل الأهداف التي رسمها جون موني وروبرت شومان، ونظَر لها دافيد ميتراني وإرنست هاس، فقد أغلقت الحدود وانتكس التعاون والتنسيق المشترك، بل أكثر من ذلك، فقد اجتاحت الاتحاد الأوروبي نزعة الأنانية القومية. لكن بالمقابل لا يجب التسليم أن العلاقات التي تربط الدول الأوروبية في اطار الاتحاد الأوروبي قبل الجائحة كانت مثالية لا تعتريها شائبة، فبريطانيا(التي منذ نشأة الجماعة الاوروبية بموجب معاهدة روما1957 ربطتها علاقات معقدة بها) مثلا فضلت الانسحاب الأوروبي قبل الجائحة، اضافة الى العلاقات المتناقضة لأجنحة متناقضة المصالح داخل الاتحاد الأوروبي(فرنسا وألمانيا مثلا)، فهذه الجائحة أبانت عن ما كان موجودا أصلا، حيث عرت الواقع وفضحت يوتوبيا التضامن الدولي وأرجعتنا إلى مفهوم المصلحة.

أما عن العلاقات بين الحلفاء التقليديين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، تأثرت سلبا بعهدة الرئيس السابق دونالد ترامب، وهو ما يتجلى من خلال قول الاوروبيين أنفسهم أن ترامب أساء كثيرا إلى العائلة الأطلسية. الأمر الذي تفاقم خلال جائحة كورونا كوفيد19، بعد اجراءات الغلق التي قامت بها الدول.

1Stephen M. Walt, A World Less Open, Prosperous, and Free, in John R. Allen and others, How the World Will Look After the Coronavirus Pandemic, Foreign Policy, March 20, 2020, accessible via the following link : https://bit.ly/37uLjxo Retrieved March 11, 2021

[2] NYE Joseph S, NO, THE CORONAVIRUS WILL NOT CHANGE THE GLOBAL ORDER, foreign policy, April 16 2020, accessible via the following link : https://bit.ly/35i6HVw Retrieved March 12, 2021

الراهن، أن طبيعة التفاعلات داخل النظام الدولي وخريطة التحالفات بين أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، خاصة وأن التغير في خريطة التحالفات من شأنه أن يلقي بضلاله على الطريقة والكيفية التي تدار بها قضايا وملفات محورية خاصة منها الأزمات التي تم تدويلها والتي تعتبر من حيث حيزها الجغرافي وتعقيداتها وتعدد أطرافها، وجها من أوجه صراع القوى الدولية على المصالح والنفوذ. فإلى أي مدى يمكن أن يتراجع الاهتمام السياسي بتلك القضايا.

المطلب الثالث: جائحة كورونا(كوفيد-19) وانتقال القوة داخل النظام الدولي

من بين أبرز الأسئلة التي طرحت في ظل جائحة كورونا تتمحور حول مدى تأثير هذه الجائحة على النظام الدولي، وهل ستشكل تداعيات وارتدادات هذه الجائحة على النظام الدولي تحولا من حيث البنى والتفاعلات ومواقع الفاعلين فيه. إن التحول في بنية النظام الدولي تحيلنا إلى إعادة توزيع القوة بين مختلف الأطراف فيه، فكثيرا ما تعتبر الأزمات (خاصة غير التقليدية منها) كمؤشر على ضرورة تقييم واعادة النظر في النظام الدولي القائم، خاصة ما تعلق بالتفاعلات الحاصلة داخله وكذا بتراتبية الفاعلين فيه، بل وأيضا الشكل الذي سيؤول اليه النظام الدولي في فترة ما بعد هذه الأزمات.

وقد ارتبط التحول في بنية النظام الدولي بالحروب والصراعات، لكن ومع تراجع العامل العسكري في السياسة الدولية لصالح عوامل أخرى(اقتصادية، تكنلوجية...) ، وبالنظر إلى أن الحروب لم تعد العامل الحاسم في العلاقات الدولية، هل يمكن القول بامكانية انتقال مراكز القوة والسيطرة من قطب لآخر وتغير صيغة بنية النظام الدولي إلى صيغة أخرى بفعل عوامل غير عسكرية ونتيجة لظاهرة ليست حربا ولا صراعا؟

في هذا الصدد يرى جوزيف ناي، أن الاوبئة والأمراض -تاريخيا- لم تؤدي إلى تغيرات في النظام الدولي، بل إن التغيرات العالمية الكبرى التي مست النظام الدولي كانت نتيجة للحروب[1].

فالتحولات التي يمكن أن تحدث لبنية النظام الدولي، لا يمكن وصفها بأنها عبارة عن مسار تحولي يتأتى وفق آلية تلقائية ومنتظمة، وعبر خط ناظم ومتواتر، ولكن هي عبارة عن تحولات ينتقل من خلالها النطام الدولي من سيادة نمط معين من أنماط النظم الدولية إلى سيادة نمط آخر جديد، ويتم عبر فترات تاريخية متقطعة ومتناوبة.

بالمقابل، يرى ميشال ديكلاس Michel Duclos أن جائحة كورونا قد حركت التنافس القائم بين القوى الكبرى والصاعدة حول نموذج النظام السياسي الأفضل وكذا التنافس الجيوبوليتكي، مستدلا في ذلك بدراسة خاصة في هذا الشأن حول "المستبدين الجدد في ظل وباء19-COVID" الصادرة عن "معهد مونتاني Institut Montaigne "، حيث يظهر "النموذج الصيني" في هذه الحالة كمرجع للتيار العالمي المناهض لليبرالية، في حين تحاول الصين الاستفادة من "انتصار البلاد ضد الفيروس" لتعزيز نظامها

1 NYE Joseph S, NO, THE CORONAVIRUS WILL NOT CHANGE THE GLOBAL ORDER, foreign policy, April 16 2020, accessible via the following link : https://bit.ly/35i6HVw Retrieved March 12, 2021

السياسي. هذا النوع من الحرب الباردة غير المعلنة التي كانت تختمر لبعض الوقت تظهر جليا تحت ضوء وباء Covid-19[1].

ومن جهته أشار ستيفان م. والت" لمجلة (فورن بولسي) إلى أن العالم سيشهد تسارعًا في انتقال مركز القوة والنفوذ من الغرب، إلى دول آسيوية، وخاصة الصين وسنغافورة وكوريا الجنوبية، بسبب قدرتها على السيطرة على المرض (بطرقها المختلفة)، ما قد يحسن من صورتها مقابل صورة الدول الأوروبية، والولايات المتحدة الأمريكية، التي اتسمت استجاباتها لكوفيد-19 بالعشوائية والبلبلة والضعف[2].

وهو ما كشف عن هشاشة القيادة الأمريكية للنظام الدولى فى ظل تبنيها منظور "المصالح الذاتية" وافتقارها الفادح للكفاءة، مقابل ظهور دول أخرى عمدت على ترسيم خطوات الدعم والتوجية للدول الأكثر تضررًا من انتشار فيروس كورونا. وهو ما قد يدفع بالبعض نحو إعادة تقييم النظام العالمى، والحديث عن إعادة الهيكلة إنطلاقا من فرضيات "الأمن الإنسانى" وتأسيسا على مخرجات "الدبلوماسية الطبية" التى تتبعها العديد من الدول وفى مقدمتها الصين التى أرسلت خبرائها طوعًا إلى العديد من الدول المنكوبة بفيروس كورونا لتقديم المساعدة المجانية دون أى بروباجندا دعائية، بما قد يدفع بالبعض نحو التصور النظرى بتحول مركزية النسق الدولى من الغرب إلى الشرق [3].

من جهة أخرى، أثرت الانتخابات الرئاسية في الولايات المتحدة الأمريكية على طريقة تعاطيها مع الجائحة خاصة أنها حولت انتباهها من القوة العظمى إلى سياستها الداخلية، الوضع الذي كان على كل من الصين وروسيا استغلاله لكسب هامش أكبر على الساحة الدولية لبسط هيمنتهم على مناطق تستأثر بالنفوذ فيها الولايات المتحدة الأمريكية كالشرق الأوسط وافريقيا.

كما يرى جوزيف ناي أن التنبؤات القائلة بتعاظم قوة الصين وتعزيز مكانتها في سلم القوى الدولي مرده، من جهة، السياسات العرجاء للولايات المتحدة الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001التي اسنزفتها في حروب طويلة الامد وغير مجدية في كل من أفغانستان والعراق، ومن جهة أخرى السياسات الاقتصادية الشعبوية في الديمقراطيات الغربية التي تلت الأزمة الاقتصادية 2008 والتي عززت الحركات الاستبدادية في مختلف دول العالم[4].

فاهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بمشاكلها الداخلية فسح المجال لظهور الصين بمظهر الدولة القوية التي بامكانها قيادة العالم. الأمر الذي من شأنه أن يعيد إلى السطح طروحات الصعود الصيني في مواجهة الهيمنة الأمريكية على النظام الدولي، وما يمكن أن ينجر عنه من مواجهة بين الطرفين خاصة في سياق ما قدمه غراهام ولسون في كتابه حتمية الحرب حول حتمية الصدام بين القوتين اعتمادا على

---

1 Michel Duclos", Is COVID-19 a Geopolitical Game-Changer?" accessible via the following link : https://www.institutmontaigne.org

[2] Stephen M. Walt, A World Less Open, Prosperous, and Free, in John R. Allen and others, How the World Will Look After the Coronavirus Pandemic, Foreign Policy, March 20, 2020, accessible via the following link : https://bit.ly/37uLjxo Retrieved March 11, 2021

3ايمان زهران، مرجع سابق

4 NYE Joseph S, NO, THE CORONAVIRUS WILL NOT CHANGE THE GLOBAL ORDER, foreign policy, April 16 2020, accessible via the following link : https://bit.ly/35i6HVw Retrieved March 12, 2021

مقولة فخ ثيوسيديديز* عندما تمثل قوة صاعدة تهديدا لقوة سائدة. حتى أن الرئيس الأمريكي جو بايدن نفسه يقر بشراسة الصين كمنافس فعلي للولايات المتحدة حيث قال انه لن يسمح بتفوق الصين وهيمنتها على العالم على الأقل خلال فترته.

أما روسيا التي يتضح للعيان أن سياستها الخارجية واستراتيجيتها تتمشى بانسجام مع طروحات وأفكار الكسندر دوغين مؤسس النظرية الرابعة "الاوراسية الجديدة" ، فهي ترى أن هناك صراعا أبديا بين قرطاجة الخالدة قوة البحر(الولايات المتحدة الأمريكية) وروما الخالدة قوة البر (روسيا)، وأن لا مفر من الصدام بينهما، ففي مقابل الهجمة الأطلسية على الشعوب الاوراسية أن تتوحد. وهو ما ذهب إليه جون ميرشايمر من خلال قوله أن ما تفعله الولايات المتحدة الأمريكية يدفع روسيا إلى الارتماء في حضن الصين.

إلا أنه هناك علاقة سببية بين بنية النظام الدولي السائد قبل الجائحة، وبين تداعيات هذه الجائحة على النظام الدولي وانتقال القوة فيه، بمعنى آخر مؤشرات تراجع الهيمنة الأمريكية وبوادر انتقال القوة إلى الصين– أو روسيا (بوصفها قوى صاعدة) كان موجودا قبل الجائحة، وإنما هذه الجائحة سرعت ما كان سيحدث خلال سنوات، خاصة وأن الصين ترتقي في السلم الدولي من دون احداث ضجة بتبنيها مفهوم الصعود السلمي.

الخاتمة:

كان هدف هذه الدراسة هو محاولة معرفة المدى الذي يمكن أن يزودنا به الإطار النظري التحليلي "لطروحات نظرية النظم ، ونظرية انتقال القوة"، بفهم حقيقي حول واقع، حجم، وحدود دور جائحة كوفيد–19 في التأثير على النظام الدولي، وحداته والتفاعلات القائمة فيه. وقد خلص البحث إلى النتائج التالية:

1–هناك العديد من المتغيرات والعوامل التي تساهم في التأثير في بنية النظام الدولي، لذلك تصبح عملية فهم وتفسير التفاعلات القائمة فيه مهمة معقدة، ويزداد الأمر صعوبة عند محاولة استشراف مآلاته، لأن ذلك لا يرتبط فقط بمتغيرات الماضي والحاضر المعروفة ولكن متعلق كذلك بعوامل ومتغيرات المستقبل غير المعروفة.

2–من المبكر الجزم بفرضية التأثير المؤكد للجائحة على دور الدولة، فالأوبئة لم تشكل قطيعة في نظام دولي لما قبله والكوفيد لن تشكل منعرجا في طبيعة النظام الدولي في حد ذاتها، لكنها يمكن استغلالها (كمتغير دولي) من أجل توجيه العلاقات الدولية وتدعيم المكانة في السلم الدولي وتحقيق

---

*باختصار يشير فخ ثيوسيديديز إلى حالة الارتباك الحتمي والطبيعي التي تقع عندما تهدد قوة صاعدة بإزاحة قوة مهيمنة، ويمكن لهذه الحالة أن تحدث في أي مجال غير أن عواقبها تكون أكثر تعقيدا وأشد خطورة في الشؤون الدولية، ويعود المثل الأصلي فخ ثيوسيديديز إلى رحم حرب أثينا وإسبرطة. أنظر: غراهام أليسون، حتمية الحرب بين القوة الصاعدة والقوة المهيمنة هل تنجح الصين وأمريكا في الافلات من فخ ثيوسيديديز، تر: اسماعيل بهاء الدين سليمان، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان،2018، ص21

المصالح وتلميع الصورة. يمكن أن تستغلها القوى المتنافسة والتي تتجاذب القوة في النظام الدولي(تريد تغيير مواقع القوة) وانتقال القوة في النظام الدولي.

3- من حيث حدوث تحول في بنية النظام الدولي وبالعودة إلى مفهوم تحول القوة POWER TRANSITION ، فإنه من المبكر بل والصعب الحديث عن وجود تحول في بنية النظام الدولي من خلال تولي الصين لقمة هرم النظام العالمي على حساب الولايات المتحدة الأمريكية.

4-ما يميز استشراف مستقبل النظام الدولي في ظل جائحة كوفيد-19، أنه لا يرتبط فقط بالنظام الدولي ووحداته والتفاعلات القائمة بينها، وإنما بشكل أكبر يرتبط بتأثير هذه الجائحة وكيفية التعاطي معها وإلى أي مدى يمكن أن تستغلها وحدات النظام الدولي من أجل الحفاظ على بنيته وهيكله الحالي، أو محاولة استقطاب ونقل القوة من مركزه الحالي إلى مركز جديد ما يؤدي لا محالة إلى التغير في شكله أو على الأقل في تراتبية الوحدات فيه.

قائمة المراجع:

أولا/ باللغة العربية:

أ-الكتب:

1-أحمد الراشيدي، ناصيف حتي، الأمم المتحدة ضرورات الإصلاح بعد نصف قرن، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999

2- أمين المشاقبة، سعد شاكر شلبي، التحديات الأمنية للسياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط مرحلة ما بعد الحرب الباردة، الأردن-عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2012

3- اسماعيل صبري مقلد، نظريات السياسة الدولية: دراسة تحليلية مقارنة، منشورات دار ذات السلاسل، الكويت، 1987

4- جهاد عودة، النظام الدولي: نظريات واشكاليات، ط1، دار الهدى للنشر والتوزيع، المنيا، مصر، 2005

5- جيمس دورتي، روبرت بالتسغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، تر: وليد عبد الحي،المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1985

6- جمال عبد الناصر مانع، التنظيم الدولي: النظرية العامة والمنظمات العالمية والإقليمية والمتخصصة، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر- عنابة، 2006

7- وليد عبد الحي، معوقات العمل العربي المشترك، سلسلة الثقافة القومية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1987

8-زايد عبيد الله مصباح، السياسة الدولية بين النظرية والممارسة، ط،1، دار الرواد، ليبيا، 2002

9- حسين بوقارة ، إشكاليات مسار التكامل في المغرب العربي، دار هومة، الجزائر، 2010

10- كريس براون، فهم العلاقات الدولية، ط1، مركز الخليج للأبحاث، الامارات العربية المتحدة، 2004

11 - مارسيل ميرل، سوسيولوجيا العلاقات الدولية، ط1، تر: حسن نافعة، دار المستقبل العرلبي، القاهرة-مصر، 1986

12- محمد المجذوب، التنظيم الدولي: النظرية العامة والمنظمات العالمية والإقليمية والمتخصصة، ط9، منشورات الحلبي الحقوقية بيروت، ، 2007

13- محمد السيد سليم، تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرين، دار الأمين للطباعة وللنشر والتوزيع، القاهرة، 2002

14- محمد مجدان، تحليلا النظم في العلاقات الدولية دراسة نظرية، ط1، دار المواهب للنشر والتوزيع، (د.م.ن)، 2015

15-محمد شلبي، المنهجية في التحليل السياسي: المفاهيم، المناهج، الاقترابات، والأدوات، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر،1997

16-مصطفى بخوش، "انعكاسات أزمة كورونا الحديثة في العلوم السياسية"، في أزمة كورونا وانعكاساتها على علم الاجتماع والعلوم السياسية والعلاقات الدولية، مركز ابن خلدون للعلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة قطر،(د.ت.ن)

17- نصر محمد عارف، ابستمولوجيا السياسة المقارنة: النموذج المعرفي-النظرية-المنهج، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، لبنان، 2002

18- عادل فتحي ثابت عبد الحافظ، النظرية السياسية المعاصرة: دراسة في النماذج والنظريات التي قدمت لفهم وتحليل علم السياسة، الدار الجامعية، الإسكندرية ، 2006 /2007

19-عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة: ج6، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، لبنان، بيروت، 1979

20- سلوى بن جديد، قراءة سياسية في مواضيع ومسائل راهنة، الملكية للطباعة والإعلام والنشر والتوزيع، الجزائر، 2008

21- خليل حسين، العلاقات الدولية: النظرية والواقع- الأشخاص والقضايا، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2011

22- غراهام أليسون، حتمية الحرب بين القوة الصاعدة والقوة المهيمنة هل تنجح الصين وأمريكا في الافلات من فخ ثيوسيديديز، تر: اسماعيل بهاء الدين سليمان، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان،2018

ب-المقالات على مواقع الانترنت:

1- ايمان زهران، "هل ستسهم ارتددات العولمة في إعادة هندسة النظام الدولي"، المركز العربي للبحوث والدراسات، 07 أفريل 2020، أنظر موقع المركز على الرابط التالي http://www.acrseg.org/41565، تاريخ التصفح 11مارس2021

2- حوار نعوم تشومسكي مع قناة "DiEM " بخصوص وباء كورونا أنظر الرابط التالي : " https://bit.ly/2MY8NBu

ثانيا باللغة الأجنبية:

En français :

A: les ouvrages

-Dario Battistella, Theories des relations internationals, Paris: Presses de Sciences Po, 2003

En Anglais:

A Periodicals

-Bruce Bueno de Mesquita, "Domestic Politics and International Relations", International Studies Quarterly, vol 46 Issue 1, March 2002

- John K. Hord, George Modelski, ed. Exploring Long Cycles,Comparative Civilizations Review,Volume 21,Number 21 Fall 1989

- Michel Duclos", Is COVID-19 a Geopolitical Game-Changer?" accessible via the following link :
https://www.institutmontaigne.org

-NYE Joseph S, NO, THE CORONAVIRUS WILL NOT CHANGE THE GLOBAL ORDER, foreign policy,
April 16 2020, accessible via the following link : https://bit.ly/35i6HVw Retrieved March 12, 2021

- Samuel Strange, "The Erosion of The State", Current History, November 1997

-Stephen M. Walt, A World Less Open, Prosperous, and Free, in John R. Allen and others, How the World Will Look After the Coronavirus Pandemic, Foreign Policy, March 20, 2020, accessible via the following link :
https://bit.ly/37uLjxo Retrieved March 11, 2021